**المحاضرة الرابعة والعشرزن : النظام السياسي التونسي .**

بدخول [الدستور الجديد](http://www.aljazeera.net/news/pages/42eb1c5d-c4e2-4dab-9958-6e5225082d0b) لتونس حيز التنفيذ، سيأخذ نظام الحكم منحى جديدا في هذا البلد، الذي استحوذ فيه رئيس الجمهورية على السلطة لعقود قبل الثورة، ذلك أنه يتميّز بتوزيع النفوذ بين رئيسي الجمهورية والحكومة لتحقيق التوازن.

فبعد خلافات واختلافات حول طبيعة النظام السياسي بين من يحبذ نظاما برلمانيا ومن يفضل نظاما رئاسيا أو غيره، تمّ الاتفاق في الدستور الجديد المصادق عليه مؤخرا، على اعتماد نظام تشاركي يحد من هيمنة رئيس الجمهورية على الدولة.

وفي الباب الرابع من الدستور التونسي المخصص للسلطة التنفيذية يوضّح القسم الأول منه مهام رئيس الجمهورية وصلاحياته وطريقة انتخابه، أما القسم الثاني فيحدد كيفية تعيين رئيس الحكومة واختصاصاتها وطريقة تكوينها واتخاذ قراراتها.

وإذا كان رئيس الجمهورية سينتخب مباشرة من الشعب لولاية تدوم خمس سنوات، فإن النظام السياسي الجديد لتونس الذي سيدخل حيز التنفيذ بعد الانتخابات القادمة يعطي للحزب الحاصل على أغلب مقاعد البرلمان الحق باختيار رئيس الحكومة.

وخلافا للنظام الذي ينظم المرحلة الانتقالية الراهنة بعد الثورة، ويتميز هو الآخر بتوزيع السلطة بين رئيسي الجمهورية والحكومة، فإن النظام السياسي الجديد سيتميز بتوسيع نفوذ رئيس الجمهورية أكثر، ولو أنّ ثقل النفوذ يبقى لدى رئيس الحكومة.

ويختص رئيس الجمهورية بتمثيل الدولة وضبط السياسات العامّة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي ويقوم بالتعيينات في الوظائف العسكرية والدبلوماسية والمتعلقة بالأمن القومي، وله الحق في حلّ البرلمان خلال بعض الأزمات.

أمّا رئيس الحكومة فهو يعيّن الوزراء ويعفيهم من مهامهم ويختص بضبط السياسة العامة للدولة وإصدار الأوامر إلى جانب إحداث وتعديل وحذف الوزارات وكتابات الدولة والقيام بالتعيينات في الوظائف المدنية العليا.

وحول موقفه من النظام السياسي وكيفية توزيع السلطة التنفيذية يقول النائب عن [حركة النهضة](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BF3B16D6-54C8-43E9-B8E2-0E28E5E47861.htm) بدر الدين عبد الكافي للجزيرة نت إنّ "الدستور الجديد من حيث التصوّر استطاع أن يحدد صورة لنظام سياسي مختلط".